منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

18 فبراير/شباط 2015

رقم الوثيقة: MDE 14/001/2015

العراق: يتعين التحقيق في اختطاف واغتيال زعيم سني ومرافقيه في بغداد

ينبغي على السلطات العراقية ضمان فتح تحقيق في اغتيال زعيم عشائري سني معتدل بارز مع مرافقيه في بغداد، في 13 فبراير/شباط 2015، على وجه السرعة وبصورة شاملة وحيادية ومستقلة، بعدما عُثر على معظم أفراد المجموعة قتلى بعد ساعات قليلة من اختطافهم.

إذ اختطف الشيخ قاسم سويدان الجنابي وموكبه في كمين عند نقطة تفتيش في حي الدورة، جنوبي العاصمة العراقية بغداد، مساء 13 فبراير/شباط 2015، حسبما ذكرت وسائل إعلام محلية وعالمية. وعُثر على الشيخ الجنابي وابنه محمد وأغلب حراسهم الشخصيين قتلى بعد بضع ساعات في شمال بغداد. وأشارت التقارير إلى أن بعض الجثث كانت مكبلة اليدين وراء الظهر، بينما قتل أصحابها بطلقات رصاص في الرأس. وكان ابن شقيق الجنابي، النائب العراقي زيد الجنابي، أيضاً من بين المختطفين، ولكن أفرج عنه من قبل الخاطفين في وقت لاحق.

ويعد الشيخ قاسم سويدان الجنابي شخصية مهمة في الجهود الرامية لمكافحة الطائفية في المناطق المختلطة جنوبي بغداد. وكان يضغط مؤخرا لعودة نحو 70,000 من النازحين السنة من سكان جرف الصخر، جنوب غرب بغداد، التي استعادتها القوات الحكومية وميليشيات شيعية مدعومة من الحكومة من الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

وقد أشار نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، وهو مسلم سني، إلى فشل الحكومة في السيطرة على الميليشيات الشيعية، التي يلقى عليها باللائمة في زيادة الانتهاكات في الأشهر الأخيرة. وأشار إلى أنه كان يتعين على الخاطفين "المرور عبر 50 نقطة تفتيش" للانتقال من الدورة إلى شمال بغداد. وأكد النائب محمد الكربولي

لصحيفة *نيويورك تايمز* على "صمت الحكومة عن هيمنة الميليشيات في بغداد". فيما حمَّلت شخصيات سياسية أخرى، وبعض وسائل الإعلام المحلية، "الدولة الإسلامية" المسؤولية. وقال النائب عدنان الجنابي ومستشارون للنائب المخطوف زيد الجنابي، في تصريحات لوسائل الاعلام، إن الخاطفين اقتادوا الشيخ الجنابي والوفد المرافق له في البداية إلى مدينة الصدر، وهي منطقة شيعية في بغداد، التي يبدو أن لدى الميليشيات الشيعية قوة أكثر فعالية فيها من القوات الحكومية.

ومنذ سيطرة "الدولة الإسلامية" على الموصل، في يونيو/حزيران 2014، وثَّقت منظمة العفو الدولية هجمات واسعة النطاق ضد المدنيين من قبل الميليشيات الشيعية المدعومة من الحكومة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. (راجع *إفلات تام من العقاب: حكم الميليشيات في العراق*، رقم الوثيقة: MDE 14/015/2014، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014). وتشمل هذه الانتهاكات الاعتقالات التعسفية والاختطاف والقتل غير القانوني من قبل الميليشيات الشيعية، وأغلبها بحق رجال مدنيين سنة، في بغداد وفي أنحاء أخرى من البلاد. وجميع هذه هي جرائم حرب بموجب القانون الدولي، ولم يجر حتى الآن إحقاق العدالة بحق مرتكبيها أو تعويض الضحايا بشأنها. وتعمل الميليشيات الشيعية، بدرجات متفاوتة، بتعاون وثيق مع قوات الأمن العراقية، وغالباً ما تُسلح من قبل الحكومة. ويشير هذا إلى مسؤولية الحكومة عن هذه الجرائم المزعومة وجرائم أخرى بموجب القانون الدولي قيد التحقيق، ولا سيما إعدام 72 شخصاً في قرية بروانة، بمحافظة ديالى، الشهر الماضي، والقتل غير القانوني المزعوم لاثنين من رجال القبائل السنية في مقر قوات الأمن الحكومية في الرمادي في أوائل فبراير/ شباط.

ويجري حالياً تمرير مشروع قانون مثير للجدل لدمج ميليشيات "الحشد الشعبي" في قوات "الحرس الوطني" حديثة التشكيل، في سياق العملية التشريعية العراقية. وثمة بواعث قلق رئيسية بشأن مدى فعالية القانون في حال تطبيقه، ومدى التدقيق في عضوية هذه القوات. حيث تؤكد الادعاءات الأخيرة بشأن الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات الشيعية على الحاجة الملحة إلى الاستجابة لدعوة منظمة العفو الدولية السابقة للحكومة إلى بدء عملية لتجريد الميليشيات الشيعية من أسلحتها وتسريح أفرادها، ومن ثم إلى إعادة إدماج التي تتقيد منها بالقانون الدولي وبالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في أجهزة الدولة.